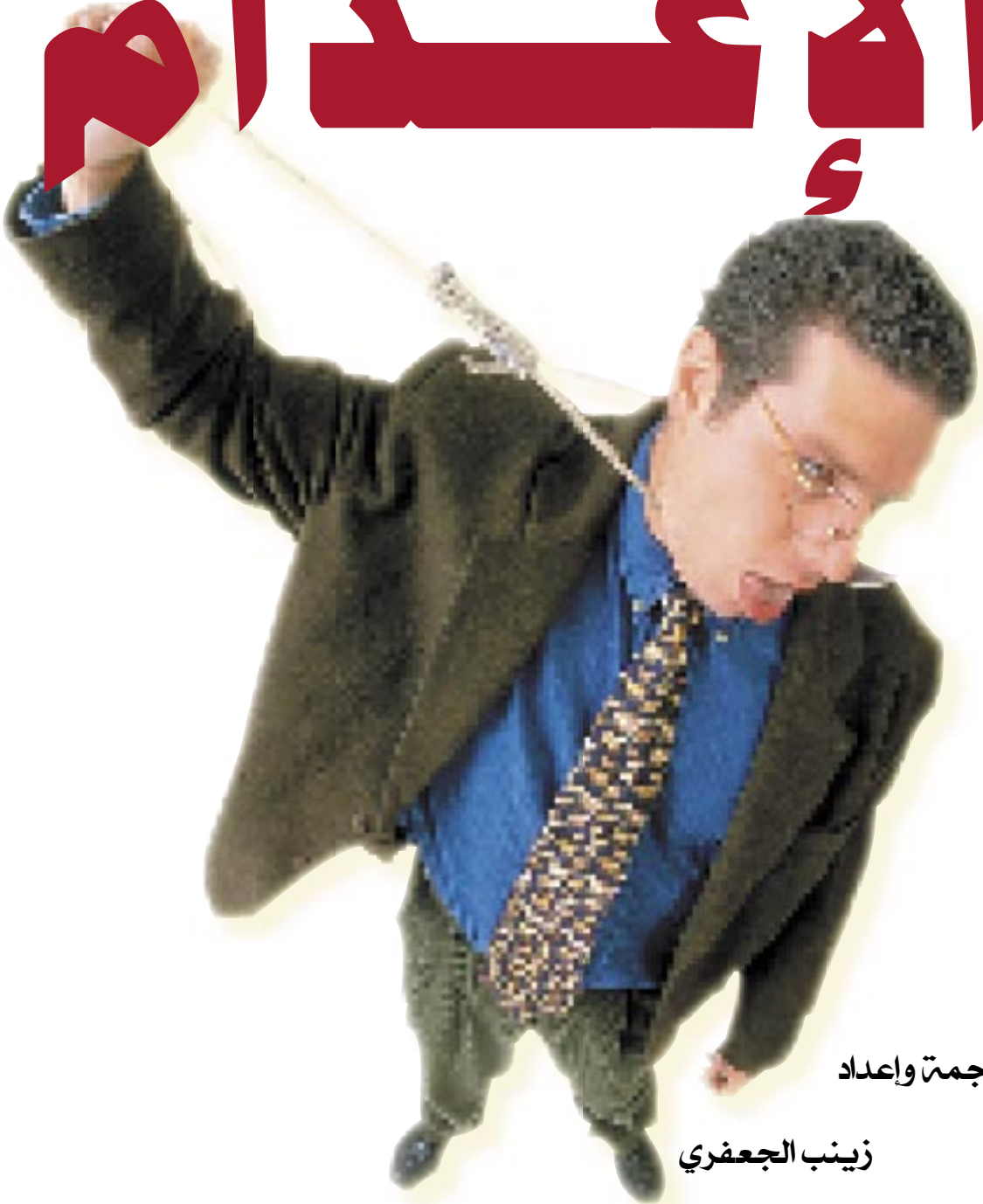


الاعداد



ترجمة وإعداد

زينب الجعفري

منذ زمن طويل تطبق عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية كعقاب لجرائم القتل العنيفة. ومنذ ولادة الأمة الأمريكية كان الإعدام مثبتاً في قوانين مكافحة الجريمة. كما نص الدستور صراحة على استخدام الإعدام كعقوبة في حالة انتهاك "الحياة أو الحرية أو الملكية" وفق الطرق القانونية. وتحظى هذه العقوبة بدعم الرئيس والكونغرس والمحكمة العليا بالإضافة إلى الأغلبية الساحقة للشعب الأمريكي، وهي مطبقة كعقاب في 40 ولاية أمريكية وفي أنظمة الحكومة الفدرالية وقوانين الكثير من دول العالم. إن هذا الدعم الواسع لعقوبة الإعدام يأتي من الإحساس بأهمية الأهداف الاجتماعية التي يحققها التخلص من عتاة المجرمين، وليس هناك أية حجة من الحجج التي يطرحها معارضو عقوبة الإعدام تستطيع أن تقدم سبباً يدفع باتجاه إلغاء هذه العقوبة.

أسباب اعتماد عقوبة الإعدام

إن نظام قانون الجنايات يفرض عقوباته من أجل تحقيق ثلاثة أهداف على الأقل، وهي: الجزاء العادل، والردع، والتعطيل. وهنا تأتي عقوبة الإعدام لتحقيق هذه الأهداف بفعالية تفوق استخدام السجن طويل الأمد.

1- الجزاء العادل

ربما يكون الهدف الأهم من قانون العقوبات هو حصول المذنب على جزائه أو عقوبته العادلة. وتكون العقوبة عادلة إذا تم الأخذ

بعين الاعتبار بمدى فداحة الجريمة، وهنا تأتي المقولة المتبعة كثيراً: "يجب أن تكون العقوبة مناسبة للجرم". إذا نظرنا إلى بنية أحكام قانون العقوبات، نجد أن المجتمع أراد أن يضع عقوبة تناسب جريمة القتل العمد، على أن تكون هذه العقوبة مراعية لمسألة حرمة النفس البشرية. لذا اختلفت تصنيفات جرائم القتل عن تصنيفات باقي الجرائم من حيث الدرجة والنوع أيضاً.

إن تطبيق عقوبة الإعدام هو الطريقة الوحيدة التي يمكن إشعار المجتمع من خلالها بخطورة جرائم القتل العمد، وفي الواقع، إن تقليص العقوبة المخصصة للجرائم الكبيرة إلى السجن يؤدي إلى إيصال رسالة فاشلة إلى المجتمع، فالكثير من الجرائم الأخرى كتهريب المخدرات والاعتداء الجنسي أصبحت تعاقب بالسجن لمدة طويلة، وفي بعض الحالات، بالسجن مدى الحياة. إن قانون الجنايات يفقد رأسه إن فقد الإعدام وستنعدم قدرته حينها على التمييز بين جرائم القتل والاعتداءات العادية، لأن تخصيص عقوبة كبيرة للاعتبار لجرائم القتل يجعل سلسلة العقوبات القانونية تعكس فداحة جريمة القضاء على نفس بشرية.

أحياناً يقوم معارضو عقوبة الإعدام بالتهكم على هذه الفرضية وتصوير عقوبة الإعدام على أنها ليست إلا نوعاً من أنواع أخذ الثأر. إن هذه الرؤية تخطئ في فهم الآلية التي يتم بها العمل في إصدار أحكام الإعدام، حيث يعني الثأر أن يقوم

أفراد بشكل شخصي بتطبيق القانون بأنفسهم وتحديد العقوبة التي يرونها مناسبة، أما أحكام الإعدام فليس يفرضها أفراد بمبادرتهم الشخصية بل وفق آلية قانونية وضعها ممثلون عن الشعب، وهذا الشعب ترى أغلبيته أن معظم الجرائم البشعة التي تحصل، لا يوجد عقاب يناسبها كعقوبة الإعدام، لذا فإن النظام الذي يوقع هذه العقوبة بالمذنب بعد اتباع الآلية المحددة دستوريا، لا يمكن اعتباره نظاما ينتزع تأرا، بل نظاما يفرض الجزاء العادل.

2- الردع

يعتبر هدف تحقيق الردع من الأهداف التي تبرر استعمال عقوبة الإعدام، وذلك من خلال حماية أرواح الناس عبر تثبيط همة من ينوي القيام بجريمة قتل. إن المنطق يدعم الاستنتاج بأن عقوبة الإعدام هي الرادع الأكثر فعالية لجرائم القتل العمد، فهي عقوبة أكثر إخافة من عقوبة السجن، والدليل على هذا أن السجناء يفضلون مدد السجن الطويلة عليها من أجل تجنبها، وفق مقابلات أجريت مع نزلاء السجون. إن الإنصاف يحتم علينا أن نقول بأن عقوبة الإعدام لا تردع ارتكاب كل جرائم القتل، ولكن بما أنها أشد من باقي العقوبات، فذلك يكفي للافتراض بشكل معقول بأن وجودها سيقود بعض الذين ينوون ارتكاب الجرائم على التفكير تجنباً لخطر الموت. وكما جاء في إحدى ملاحظات المحكمة العليا: "ثمة جرائم قتل يخطط لها بشكل خذر، كجرائم القتل بالآجرة، وهنا يدخل خطر التعرض

للإعدام ضمن الحسابات الهادئة التي تجري قبل اتخاذ قرار الشروع بالفعل الجرمي".

إن الاستنتاج المنطقي هنا مبني على الوقائع، فعلى سبيل المثال، في الولايات التي تطبق عقوبة الإعدام لا يستخدم بعض اللصوص الأسلحة النارية أثناء عملية السطو لاحتمال تعرضهم للإعدام إن حصل إطلاق نار أثناء العملية. أما في الولايات التي لا تطبق هذه العقوبة فقد وردت تقارير عن أن المختطفين المحررين قالوا بأن خاطفيهم لم يكونوا يعبؤون بقتلهم أو عدمه، لأن قتلهم لم يكن ليؤثر على مدة السجن التي سيقضونها إن تم القبض عليهم.

كذلك يتلقى مبدأ الردع دعماً من الدراسات الإحصائية، وربما يمكن اعتبار أفضل ما كتب في هذا المجال هي دراسة البروفيسور الاقتصادي ستيفن لايسون من جامعة كارولينا الشمالية. لقد قارن لايسون بين عدد حالات الإعدام وعدد جرائم القتل العمد الواقعة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (33-1977)، وكانت النتيجة التي خلص إليها أن كل حالة إعدام ردت حوالي 18 جريمة قتل، وهذه النتيجة تسندها بيانات محكمة الجنايات التي تظهر أن تعزيز العقوبة له تأثير رادع على نطاق واسع. في الحقيقة، إن الفرضية القائلة بأن تعزيز العقوبات يقلص الجريمة، هي أمر أساسي ضمن نظام محكمة الجنايات وتتخذ مكانها ضمن السياق القانوني بشكل طبيعي دون مزيد من التدخل العاطفي.

3- التعطيل

من الأمور التي تنتج عن عقوبة الإعدام أيضا، أنها تمنع القتل من تكرار فعلتهم، وهذا التأثير التعطيلي له أهمية خاصة بسبب الخطر المستمر الناجم عن هؤلاء الذين قاموا فعلا بإزهاق إحدى الأرواح. فمثلا، أظهرت بيانات مكتب الإحصاءات القضائية في عام 1984 أنه من بين 52000 سجين محكوم لأجل جريمة قتل، هناك حوالي 810 سجناء أدينوا من قبل في جريمة قتل سابقة، فلو كان هؤلاء قد تلقوا حكم الإعدام، لكان ثمة عدد أكبر من الأشخاص الأبرياء يعيشون بيننا الآن. إن العقوبة التالية في الشدة من بعد عقوبة الإعدام، هي عقوبة السجن المؤبد دون إطلاق سراح مشروط، وهي عقوبة تعرض حراس السجن والسجناء الآخرين للخطر، فبدون عقوبة الإعدام، يحصل القاتل على فرصة لمواصلة حياته مع رخصة للقتل في جيبه، إن هكذا إنسان سينجو بفعلته لأنه ما من عقوبة تصاعدية يتعرض لها. أما السجن بالحكم المؤبد فيستطيع إما أن يهرب من السجن أو يحصل على إطلاق سراح مشروط أو يقدم استرحاما. فعقوبة الإعدام هي العقوبة الوحيدة التي يمكنها إنهاء تهديد القتل الخطرين بشكل نهائي.

عيوب حجج دعوات إلغاء عقوبة الإعدام:

تستند معظم الحجج التي يطرحها منتقدو عقوبة الإعدام إلى مخاطر الطريقة الحالية التي

يدافع معارضو عقوبة الإعدام عن موقفهم أمام الدراسات المماثلة للدراسة السابقة بالقول بأن الولايات التي تطبق عقوبة الإعدام تكثر فيها جرائم القتل العمد بمعدل أكبر من مثيله في الولايات لا تطبق هذه العقوبة. إن هذه الحجة تقدم جانبا بسيطا من الحقيقة، لأن الولايات التي تكثر فيها الجرائم هي التي اختارت تطبيق عقوبة الإعدام. كما يحتج معارضو عقوبة الإعدام ببعض الدراسات التي تدعي بأن عقوبة الإعدام لم تقلل من معدل جرائم القتل العمد، وهذا يرد عليه بأن عقوبة الإعدام تطبق على الذين يقومون بجرائم القتل العنيفة التي تتصف بطابع خاص من الوحشية والفسوسة، لذا فإن الأثر الرادع لعقوبة الإعدام لا يظهر في الإحصائيات التي تتضمن جرائم القتل العمد غير العنيفة.

إن الدراسات المتباينة حول الأثر الرادع لعقوبة الإعدام لا يمكن أن تصل إلى نتيجة حاسمة مطلقة، لكن الفرضية المنطقية الأساسية التي تقف خلف الأثر الرادع لعقوبة الإعدام هي: إن الفشل في تطبيق عقوبة الإعدام مقاومة خطيرة بأرواح الناس الأبرياء. إن المعادلة بسيطة جدا، وهي: إذا كانت عقوبة الإعدام رادعة فعلا، فإننا سنخسر أنفسنا بريئة في حالة فشل المجتمع في تطبيقها، ولأنه ثمة أسباب جوهرية تدعو إلى الاعتقاد بأن عقوبة الإعدام تردع بعض جرائم القتل، فإن حرمة النفس البشري تجعل المجتمع مطالبا بتطبيق هذه العقوبة.



تطبق بها هذه العقوبة، لا على مفهوم العقوبة، فهي تنتقد بعض المظاهر الحاصلة في نظام تطبيق قانون الجنايات، كطريقة تعيين هيئة الدفاع، أو كيفية إصدار الحكم في الجرائم. ومهما فكر المرء في هذه الأمور، فلن يتعلق الأمر بعقوبة الإعدام إلا قليلاً. وبشكل أعم، ليس من المنافي للعدل إيقاع عقوبة الإعدام بقاتل يستحقها إذا كان ثمة قاتل أملت منها، فبعض القتلة الذين يستحقون الإعدام لن يقبض عليهم أبداً، بينما لن يتم إدانة البعض، وقد ينجو البعض الآخر بفعلته مع عقوبة مخففة. إن حقيقة كون هؤلاء القتلة قد أفلتوا من الإعدام بشكل عرضي، ليست بأي حال من الأحوال مدعاة للمناداة بأن لا تقوم العدالة بإيقاع هذه العقوبة على غيرهم من القتلة.

1- التمييز العنصري

أحياناً، توجه لعقوبة الإعدام تهمة حول تدخل العنصرية في تطبيقها، لكن الواقع لا يكشف عن أية حالة تمييز حصلت للمتهمين السود الذين يواجهون عقوبة الإعدام. لقد نشر مكتب الإحصاءات القضائية عام 1984 مجموعة من البيانات المتعلقة بأداء نظام القضاء الجنائي، وجاء فيه أن 48% من مرتكبي جرائم القتل كانوا من السود، وأن 42% من الذين يحكمون بالإعدام هم من السود، وهذا يعني أن نسبة الذين يحكمون بالإعدام من السود هي أقل من مثيلتها لدى البيض، ويفسر هذا بأن البيض يرتكبون، بشكل عام، جرائم أكثر عنفاً مما

يفعل السود. إن هذه البيانات هي دليل قوي على أن التاريخ المأساوي للتمييز ضد السود في النظام القضائي الجنائي ليس له علاقة بالتطبيق الحالي لعقوبة الإعدام.

نظراً لعدم فائدة البيانات السابقة في دعم حجة معارضي عقوبة الإعدام حول أن السود أكثر عرضة لهذه العقوبة، فقد قاموا بالانتقال إلى حجة أخرى تدعي بأن مرتكبي جرائم قتل البيض أكثر عرضة للإعدام من مرتكبي جرائم قتل السود. للوهلة الأولى، تبدو هذه الحجة الجديدة كما لو أنها دعوة لتوسيع تطبيق عقوبة الإعدام لضمان حصول الضحايا السود على اهتمام قضائي بشكل يوازي الضحايا البيض. لكن على أية حال، يختفي هذا التأثير المزعوم لعنصر الضحية عندما تؤخذ الظروف المحيطة بجرائم قتل الأفراد بعين الاعتبار، إذ تقترب الكثير من جرائم قتل السود للسود أثناء المشاحنات التي تندلع بين شخصين يعرف أحدهما الآخر، وهو ظرف لا يكفي وحده لإصدار حكم بالإعدام. من ناحية أخرى، تحدث جرائم قتل السود للبيض (وعلى مدى أضيق، جرائم قتل البيض للبيض) دائماً إثر عملية سطو أو قتل عمد، وهي ظروف تقود عادة إلى إصدار حكم بالإعدام. في تحليل دقيق قامت به المحكمة الفدرالية المحلية في ولاية جورجيا، تبين أن التأثير العنصري يختفي عندما يتم أخذ العوامل المتعلقة بحدوث هذا التأثير بعين الاعتبار.

ربما يكون

الهدف

الأهم من

قانون

العقوبات

هو حصول

المذنب

على جزائه

أو عقوبته

العادلة

هذا المجرم بالسجن مدى الحياة لإدانته بجريمتي قتل حصلتا عام 1966 ، وقد نجا بصعوبة من حكم الإعدام ثلاث مرات قبل أن يحصل على هذه العقوبة عام 1972. لكنه خرج من السجن عام 1989 ، فاستمر بإجرامه بعد خروجه من السجن واغتصب وعذب وقتل تسعة نساء على الأقل ، وربما الكثير غيرهن. اعتقل مكدوف بعد أن عرضت حالته في برنامج تلفزيوني (المطلوبون الأخطر في أمريكا) عام 1992 ، ثم أدين ، وحصل على حكمين بالإعدام. إن حالة مكدوف تظهر بشكل جلي أن الأرواح البريئة تتعرض للخطر أكثر من قبل النظام القضائي الجنائي الذي لا يقوم بتطبيق عقوبة الإعدام ، وذلك مقارنة بالنظام الذي يطبقها.

إن عقوبة الإعدام عنصر حيوي في تنفيذ مهمة النظام القضائي الجنائي. إنها عقوبة منصفة لمن يسلبون الناس أرواحهم بشكل متعمد ، كذلك ، تقوم هذه العقوبة بمنع وقوع بعض جرائم القتل نظرا لتأثيرها الرادع والتعطيل الدائم الذي تسببه لأخطر القتلة. من هنا لا نتفاجأ عندما نرى التأييد الشديد لهذه العقوبة في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] البروفيسور بول كاسل: أستاذ القانون في كلية الحقوق التابعة لجامعة يوتا ، حيث يقوم بتدريس أصول المحاكمات الجزائية ، وحقوق الضحايا ، وما يتعلق بهما. عمل كاتب عدل في المحكمة العليا لمساعدة القاضي وارين بيرغر ، ومساعدة لنائب المدعي العام ، ومدعيًا مساعدًا في وزارة العدل. قدم شهادته مرات عديدة أمام الكونغرس في قضايا تتعلق بعقوبة الإعدام.

2- الخطر المهدق بالأبرياء

أحيانا يدعي البعض بأن احتمال تعرض شخص بريء إلى عقوبة الإعدام يستوجب إلغاء هذه العقوبة. إن هذا الادعاء يعطي وزنا كبيرا لخطر ضئيل ناجم عن استمرار عقوبة الإعدام ، بينما يتجاهل الأخطار المترتبة على إلغاء هذه العقوبة.

إن احتمال إعدام شخص بريء ضئيل للغاية ، فنظام تطبيق أحكام الإعدام المعاصر يحتوي على مجموعة من الإجراءات الوقائية لحماية المتهمين البريئين ، ومنها تعيين مستشارين مؤهلين ، والقدرة على المطالبة بالاستئناف عدة مرات أمام محاكم الولاية والمحاكم الفدرالية ، وقبل إصدار أي حكم بالإعدام ، يقوم حاكم الولاية تحديدا بدراسة القضية ليتأكد من استحقاق القاتل لحكم الإعدام. وفي ضوء كل هذه الإجراءات الوقائية سيكون من غير الطبيعي أن يتعرض شخص بريء للإعدام ، وفي الواقع ، لا يوجد أي مستند موثوق عن تعرض شخص بريء للإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ما لا يقل عن نصف قرن.

في حين لا تحتفظ ذاكرتنا الحالية بأية معلومات عن أشخاص أبرياء ماتوا بسبب تطبيق عقوبة الإعدام عن طريق الخطأ ، فإنها تحتفظ بمعلومات عن أشخاص أبرياء ماتوا بسبب فشلنا في تطبيق هذه العقوبة ، إذ توجد حالات موثقة نجا فيها القتلة من حكم الإعدام بطريقة أو بأخرى ، ثم قام بعضهم بالعودة إلى القتل من جديد. وتذكر هنا قضية كينيث مكدوف لتصور هذا الواقع بشدة. لقد حكم على

ترجمة وإعداد زينب الجعفري

خالد

لورنس مارشال / ترجمة وإعداد: شبكة عراق المستقبل



والإمام

عقوبة

الإعدام

عنصر

حيوي في

تنفيذ

مهمة

النظام

القضائي

الجنائي

... إنها

عقوبة

منصفة

لمن

يسلبون

الناس

أرواحهم

بشكل

متعمد

في 1998/9/23 جلس أنطوني بورتير ينتظر دوره لتنفيذ عقوبة الإعدام بحقه في سجن ولاية إيلينوي بينما كانت دقات الساعة تقرب موعد موته. فبعد يومين كان من المقرر أن يحقن بورتير بسم مميت عقابا له جريمة قتل حصلت عام 1982 راح ضحيتها رجل وامرأة في حديقة شيكاغو العامة. لكن ، وقبل 48 ساعة من تنفيذ العقوبة ، تم إيقاف تنفيذ الحكم نتيجة تساؤلات عن قوى بورتير العقلية.

بينما كان المحامون يتناقشون حول القضية ، قام فريق من طلاب قسم الصحافة من جامعة نورث ويسترن بفحص قضية بورتير وقابلوا مختلف الشهود الذين شهدوا ضده أو كانوا يعرفون معلومات عن الجريمة. وبعد أشهر عدة من التحري ، برزت الحقيقة كالصاعقة: أنطوني بورتير بريء تماما وليس له علاقة بالجريمة. كذلك ، اكتشف الفريق القاتل الحقيقي وهو شخص سيمون

يدعى الستوري

سيمون

سجلت اعترافاته على

شر يط
فيد يو
بعد أن

أقرت زوجته بأنها كانت برفقته عندما قام بالجريمة. ويضاف إلى ذلك أن الشاهد الرئيس الذي شهد ضد بورتير عام 1982 أقر الآن بأنه لم ير وجه القاتل ، وأن شهادته ضد بورتير جاءت بسبب الضغط الذي مارسته الشرطة عليه.

في شهر شباط من عام 1999 ، وبناء على هذه الحقائق ، التي انتظرت 16 عاما لتظهر ، حكمت المحكمة بإطلاق سراح أنطوني بورتير واتهام الستوري سيمون بجريمة القتل. لقد اقتربت ولاية إيلينوي من أن تتركب جريمة قتل بحق إنسان بريء ولم يفصلها عنه سوى 48 ساعة ، ونجا بورتير لأنه كان محظوظا بما فيه الكفاية ليحصل على إيقاف تنفيذ الحكم في الحقيقة الأخيرة بدواعي التثبت من سلامة قواه العقلية ، مما أعطى الطلاب وقتا لاكتشاف الدليل الذي برأ ساحته.

إن النظر إلى القضايا

القضية أمر

الشبيهة بهذه

حساس

في

عملية

تقييم

عقوبة الإعدام

لأنه يمنحنا

القدرة على

الدخول



المتهمين الأبرياء، ولم تراع فيها المساواة بسبب العنصرية، وتتصف بالظلم لأنها تنفذ عادة بشكل خاص ضمن فئات الشعب شديدة الفقر. إنه من الواضح أن العيوب التي لا يمكن تلافيها لهذه العقوبة تفوق كثيرا فوائدها النظرية.

1- الميل إلى الحكم على الأبرياء

منذ عام 1972، تمت تبرئة 76 رجلا وامرأتان بعد أن حكمت عليهم المحاكم بالإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية. وخلال الفترة نفسها، أعدم 504 أشخاص، وهذا يعني أنه في مقابل كل 7 أشخاص أعدموا كان هنالك متهم محكوم تمت تبرئته. بعض هؤلاء الأشخاص الثمانية والسبعين أمضى أكثر من 15 عاما وهو ينتظر دوره في طابور الإعدام قبل أن تظهر براءته. إضافة إلى أن هؤلاء كانوا المحظوظين من بين المتهمين، حيث ظهر دليل براءتهم في الوقت

في أمور تتجاوز النقاش النظري الذي لن ينتهي أبدا. إن التساؤل الأخلاقي العام حول صلاحية امتلاك الحكومة لحق معاقبة المذنبين بقتلهم، هو أمر شغل الفلاسفة واللاهوتيين طويلا. يتكلم مؤيدو عقوبة الإعدام دائما - في نقاشهم مع معارضيها - حول وجود إشارات لهذه العقوبة في الكتاب المقدس، وعن السؤال العام حول صلاحية انتزاع حق الحياة من أي شخص كغرامة إذا اقترف جريمة قتل، وثمة نقاشات أخلاقية شبيهة تركز على مدى شرعية إعدام المجرمين الأحداث أو المجانين. إلى جانب ذلك، يرى الكثير من معارضي عقوبة الإعدام أنه لا معنى لقيام الحكومة بالقتل كي يعلم الناس بأن القتل أمر خاطئ.

إن هذه قضايا صعبة، ولكن في خضم الجدل الحديث حول عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه القضايا تقترب من نقطة التقاء. فانطلاقا من عدم أهمية رأي المرء حول السؤال التجريدي المتعلق بكون عقوبة الإعدام مناسبة أو ليست كذلك، فإن الحقيقة الواقعية الصلبة تظهر بشكل حاسم أن عقوبة الإعدام كما تطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، لا تنسجم مع أي طرح معتدل يستند إلى الأخلاق والعدالة. إن تفحص حالات تنفيذ عقوبة الإعدام يمنحنا نظرة ثاقبة إلى الواقع القاسي لهذه العقوبة. فقد حكم بهذه العقوبة على بعض



المناسب لإنقاذ حياتهم ، وليس ثمة طريقة لمعرفة عدد المتهمين الأبرياء الذين لم يحالفهم الحظ بقدر هؤلاء ، فأعدموا وربما لن يظهر دليل براءتهم أبدا. كذلك، ليس ثمة طريقة لمعرفة عدد الأشخاص الذين ينتظرون دورهم في طابور الإعدام اليوم ، وسيعدمون غدا، قبل أن تظهر الحقيقة التي تبرئهم. لكن الذي نعرفه أن حوالي كل الأشخاص الثمانية والسبعين الذين تمت تبرئتهم استفادوا من ضربة حظ غير عادية ، أو اعتراف القاتل الحقيقي في الوقت المناسب ، أو اكتشاف مادة في الوقت المناسب ليجرى عليها فحص الدنا لتحديد المجرم ، أو تطور إجازي آخر في سير التحقيق. لقد تم تحريرهم رغم جهود سلطة القانون المبذولة لقتلهم ، لا كنتيجة لجهود سلطة القانون من أجل كشف الحقيقة.

هذا الكلام ، بقي من الواضح أن البنى العدلية الإنسانية لا تزال تتميز بارتكاب الأخطاء. في بعض الأحيان تأتي هذه الأخطاء نتيجة زلات غير متعمدة ، كما هو الحال لدى الشاهد المخطئ الذي يعتقد دون أية نية شريرة بأنه رأى المتهم في مسرح الجريمة. وفي قضايا أخرى ، يأتي الخطأ لدواع شريرة ، كبعض الحالات التي يثبت فيها لدى المحكمة أن الشرطة أو النيابة العامة أو شهود الخبرة قاموا بتلفيق الدليل ضد المتهم أو إخفاء الدليل الذي يثبت براءته. ليس من المهم معرفة مصدر الخطأ ، لكنه يبقى من غير الممكن تلافي الحكم على الأشخاص الأبرياء بالإعدام ما دام العمل بعقوبة الإعدام ساريا.

2- التطبيق التمييزي للعقوبة على أساس عنصري

إن العنصرية المتأصلة في التطبيق الحديث لعقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية لها جذور تمتد في أعماق التاريخ. فعلى سبيل المثال ، أصدرت ولاية فرجينيا في القرن التاسع عشر خمسة أحكام بالإعدام على البيض وسبعين حكما مماثلا على السود ، وكان مرتكب جريمة الاغتصاب يعاقب بالإعدام إن كان أسود ، أما إن كان أبيض فلا يعدم. كما تظهر الدراسات التاريخية مرة بعد أخرى

في أواخر القرن الثامن عشر ، لخص السياسي الفرنسي الماركيز دوماري جوزيف لأفانيه نظريته حول عقوبة الإعدام بالكلمات التالية: "سأظل أطالب بإلغاء عقوبة الإعدام إلى أن يثبت لدي أن القضاء معصوم عن الخطأ". وبعد قرنين من



بدون

عقوبة

الإعدام ،

يحصل

القاتل

على فرصة

لمواصلة

حياته مع

رخصة

للقتل في

جيبه

دراسة رصينة تناولت 2400 قضية رفعت إلى محاكم ولاية جورجيا، ونشرت عام 1983، استنتج البروفسور ديفيد بالدوس، أستاذ القانون في جامعة أيوا، وبعد تعديل بعض الأمور التي تتعلق بوجود جرائم أسوأ من جرائم أخرى، أن المتهمين الذين أدينوا بقتل ضحايا بيض كانوا أكثر بحوالي 4.3 مرة من المتهمين المدانين بقتل ضحايا من العرق الأبيض.

وبشكل مشابه، أظهر عدد من الدراسات أنه عندما تكون كل ظروف الجريمة متساوية في التأثير، فإن المدعين العامين يكونون أكثر ميلا لطلب إيقاع الحكم بالإعدام على المتهمين السود، وذلك مقارنة بالبيض. وعلى سبيل المثال، نشر البروفسور بالدوس

عام 1998 دراسة حول أحكام الإعدام التي صدرت في مدينة فيلادلفيا، ولاية بنسلفانيا في الفترة (83-1993)، وقد أظهرت هذه الدراسة أنه حتى بعد معالجة بعض الاختلافات

في طبيعة بعض الجرائم، كان عدد المحكومين بالإعدام من السود أكبر من غيرهم بـ3.9 مرة. في عام 1998، صدر تقرير لمكتب المحاسبة العام

أنه بالرغم من النظام القضائي لم يكن يبدو عنصريا بشكل صريح، فإن العنصر الذي ينتمي إليه المتهم كان يلعب دورا جوهريا في تحديد إيقاع الحكم بالإعدام عليه أم لا. وقد صرح بذلك هاري بلاكمون القاضي في المحكمة العليا ذات يوم في قرار المحكمة بشأن قضية (كالينز ضد كولينز) عام 1994 قائلا: "لا يزال العنصر يلعب دورا أساسيا في تحديد من سيحيا ومن سيموت".

إن قضية العنصرية تشوب نظام الحكم بالإعدام في مفضلين أساسيين. الأول، أن المدعي العام المحلي لديه الحرية الكاملة في الاجتهاد ليقترح إيقاع عقوبة الإعدام في أية جريمة قتل. الثاني، عندما يختار المدعي العام إيقاع عقوبة الإعدام ويثبت ادعاءه على المتهم، فإن هيئة المحلفين والقاضي يقومون بتقييم كل تفاصيل حياة المتهم، بما فيها حقائق الجريمة، لاتخاذ القرار حول موت المتهم أو إبقائه حيا. لا يمكن التغاضي عن حقيقة كون العنصرية تلعب دورا في أي من هذين القرارين. في القضايا التي يكون فيها الاتهام بقتل ضحية من البيض، يكون المدعي العام أكثر ميلا نحو المطالبة بإيقاع عقوبة الإعدام، ويكون القضاة والمحلفون أكثر ميلا للاستجابة إلى طلبه، وذلك بالمقارنة مع القضايا التي يكون فيها الاتهام بقتل ضحية من الأقليات. في



في الولايات المتحدة الأمريكية، وحمل عنوان "الموت والتمييز: دور الاختلافات العنصرية في الحكم بالإعدام"، وجاء فيه استنتاج بأن النتائج التي تخلص إليها الدراسات الشبيهة بدراسة البروفسور بالدوس إنما هي "متميزة بالانسجام من خلال ما تستعمله من قواعد البيانات، والحالات، وطرق جمع البيانات، وتقنيات التحليل".

وطبقا لإحصاءات مركز معلومات عقوبة الإعدام في العاصمة الأمريكية، ثمة عبارة لديه تقول: "إن قدرة العنصرية على التدخل في الحكم بالإعدام أكبر من قدرة التدخين على التسبب المحتمل بالموت جراء أمراض القلب". وفي بلاد من المفترض فيها أن تكون ملتزمة بتساوي الجميع أمام القانون، لا يمكن قبول ببقاء نظام يتعرض فيه المتهم للقتل لأسباب عنصرية.

3- التعسف في تطبيق الأحكام على الفقراء

إن هؤلاء الذين يعرفون الحقيقة الفعلية لعقوبة الإعدام يشتهرون بتعليقهم عليها: إذا لم يكن لديك "المال"، فستحصل على "العقوبة" [في اللغة الإنكليزية تكون الترجمة الحرفية للتركيب (عقوبة الإعدام) هي: عقوبة المال (المترجم)]. إن هذه الملاحظة الساخرة تعكس الواقع القاسي لعقوبة الإعدام في الولايات

المتحدة الأمريكية: حيث يتم إيقاعها بشكل خاص تقريبا على الأشخاص شديدي الفقر الذين لا يملكون المال الكافي لتأمين الدفاع المناسب. ذات مرة كتب ستيفن برايت، مدير المركز الجنوبي لحقوق الإنسان في أتلانتا، ولاية جورجيا، قائلا: "إن الأمور تختلف تبعا لنوعية التمثيل القانوني، وليس لحقائق الجريمة" وذلك بالنظر إلى القضايا التي يحكم فيها بالإعدام بينما لا يحكم به في قضايا شبيهة بها. هناك قصص كثيرة حول محامين ناموا أثناء الحكم بالإعدام، أو كانوا سكارى خلال سير المحاكمة، أو فشلوا حتى في القيام بتحقيق أولي حول خلفية المتهم، أو حتى نعتوا موكلهم بألفاظ عنصرية في المحكمة. إن الصفة العامة المشتركة بين هذه الحالات هي كون المتهم شديد الفقر بما لا يمكنه من توكيل محام كفوء يستطيع أن يوفر له دفاعا منصفا عن حياته.

حتى لو حاولت المحاكم أن تنقص من تعسفها في إصدار أحكام الإعدام، فإن التعسف سيظل عميق التأثير فيها. قد يحصل بعض الفقراء على مرافعة رائعة من المحامي العام أو من محامين يعملون من أجلهم دون مقابل، لكن معظم الباقيين لا تتوفر لهم مثل هذه الفرص لأن المحامي الذي تم تعيينه للترافع عنهم يكون مرهقا أو يعمل بأقل من أجره أو عديم الخبرة أو غير كفوء في بعض الحالات. كما تدفع بعض الولايات

إن تطبيق

عقوبة

الإعدام هو

الطريقة

الوحيدة

التي يمكن

إشعار

المجتمع

من خلالها

بخطورة

جرائم

القتل

العمد

ألف دولار أو ألفين فقط لمحامين يكلفون بإجراء تحقيق حول القضية وخلفية المتهم ، وهنا تصبح مقدرة المحامي مسؤولة عن حياة المتهم أو موته ، وهذا يعني أن المحامي الذي يقرر أن ينفق بعضا من وقته بما يلزم لتقديم تمثيل كاف عن المتهم ، عادة ما يقبض ثمنا لذلك أقل من الحد الأدنى لأجور المرافعات .

في عام 1992 نشرت صحيفة فيلادلفيا انكويرر تحقيقا جاء فيه أن محكمة المرور رفضت العديد من المحامين الذين يجبر المتهمون المعروضون لعقوبة الإعدام على توكيلهم . طبعا ، جهة الادعاء لا يعوقها أي ضوابط ، وعادة ما يكون لها حق غير محدود في النفوذ إلى المحققين والمختصين والمحامين وغير ذلك من المصادر التي تفيدهم في ملاحقة القضية . إنه من غير المعقول أن يتوقع ظهور الحقيقة عندما يكون هناك تفاوت كبير في قوة الجهات المتخاصمة في المحاكمة .

المقارنة بين التكاليف والفوائد

يميل مؤيدو عقوبة الإعدام إلى تقبل العديد من هذه الحقائق المتعلقة بحالات الخلل في نظام هذه العقوبة ، لكنهم يحتجون بأن إلغاء عقوبة الإعدام بسبب تعرض بعض الأبرياء للقتل (أو الحكم بالإعدام ظلما على بعض المتهمين الذين ينتمون إلى الأقليات أو الفئة الفقيرة من الشعب) ، إنما هو بمثابة إلغاء إعطاء اللقاحات التي تحمي الناس من الأمراض الفتاكة بسبب وجود حالات وفاة بين من يتلقونها نتيجة لبعض المضاعفات . إن هذا

القياس يعاني من إشكالية ، فعقوبة الإعدام تختلف عن اللقاح في أنها لا تقدم قيمة كافية لتبرير خسارة نفس بشرية ، وبخلاف اللقاح ، لا تقوم عقوبة الإعدام بإنقاذ الأرواح . ليس هناك حتما أي دليل على أن عقوبة الإعدام تحد من جرائم القتل بشكل يفوق عقوبة السجن المؤبد التي يشترط فيها عدم السماح بإعطاء السجين إطلاق سراح مشروط . إن الدليل على عدم كفاءة عقوبة الإعدام في الحد من جرائم القتل واضح بحيث يصعب على أي مناصر لعقوبة الإعدام أن يحاول إظهار كفاءتها في هذا المجال . بغض النظر عن ذلك ، تعتبر الحجة الأساسية التي يحتج بها مناصرو عقوبة الإعدام هي أن هذه العقوبة تجعل الفرصة سانحة للمجتمع من أجل إبراز مدى غلاء ثمن الروح البشرية البريئة لديه من خلال إيقاع العقوبة النهائية بمن أدى إلى خسارة هذه الروح . ومهما يكن من أمر ، فإنه لأمر منحرف أن نبقى على نظام يقوم بقتل النفس البريئة تحت شعار إظهار مدى اهتمامنا بالنفس البريئة .

كذلك ، يؤكد مناصرو عقوبة الإعدام على أن الظلم الذي يشوب عقوبة الإعدام ليس أمرا خاصا به ، وأن معالجة آثار العنصرية والفقر والخطأ تتطلب تفكيك نظام مكافحة الجريمة بشكل كامل . وبرأيهم ، أنه لا أحد يستطيع أن يطالب بإلغاء السجن لأن أحدا ما قد دخلها ظلما ، لذا فهم يتساءلون : لماذا يتم اقتراح إلغاء عقوبة الإعدام بناء على المشاكل التي نوقشت سابقا ؟

الخبیثة من الحقْد والتمییز التي تحرف اتجاه المحاكمة العقلية، فيجب أن لا نحمل أنفسنا مسؤولية تاريخية في قتل كائن بشري مثلنا.

[1] البروفسور لورنس مارشال: أستاذ القانون في جامعة نورث ويسترن في مدينة ايفانستون، ولاية ايلينوي، حيث يقوم بتدريس المواد ذات الصلة بأصول المحاكمات المدنية والمتعلقة بالجرائم، والقانون الدستوري، وآداب مهنة المحاماة. عمل كاتب عدل في المحكمة العليا لمساعدة القاضي جون بول ستيفنس. قام بالترافع عن عدد من المحكومين بالإعدام وساهم في تبرئتهم. وهو مدير المؤتمر الوطني لشؤون الأحكام الخاطئة وعقوبة الإعدام.

إن الإجابة على هذا السؤال بسيطة، وهي أن المجتمع لا يستطيع البقاء على قيد الحياة دون السجون، لأن إلغائها يعني اندلاع الفوضى، وبالتالي يجب أن نتحمل وجود السجون على الرغم من أننا نلاحظ المخاطر التي تحملها الأحكام الخاطئة أو التعسف أو المؤامرات العنصرية. لكن، يمكننا أن نحيا دون عقوبة الإعدام، ويكون حالنا في هذا كحال معظم حلفائنا في العالم الذين ألغوها وتجاوزوا الموضوع بشكل جيد (وعانوا من العنف أقل مما نعاني). في الواقع، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مستمرة في تطبيق عقوبة الإعدام من بين الديمقراطيات الغربية.

بالنتيجة، يمكن تلخيص الحركة المعارضة للإعدام في جملة واحدة تستشهد بها المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية عندما تصلي من أجل راحة نفس الذين ينتظرون في طوابير الإعدام: "الموت مختلف". إذا علمنا بما

علينا أن نفعله حيال غياب

عصمة المؤسسات

البشرية، والأنواع



عالم من

الأعداد

الدول النامية تبدأ بفهم جوهر نظام التعليم العالي.

يبدو أن التعليم العالي يخرج من جموده على امتداد

دول العالم النامية، إذ لم تعد الجامعة نوعاً من الرفاهية

تتمتع به النخبة لوحدها، فحكومات هذه الدول تقوم بتوسيع

نظام التعليم العالي بشكل سريع، وهذه الصين اليوم مثال على هذا

التوجه، إذ تحوي على أكبر عدد من الطلاب حوته دولة على امتداد التاريخ.

كما تحاول هذه الحكومات إقامة مراكز تعليمية متميزة وفتح هذا المجال أمام

استثمارات القطاع الخاص.

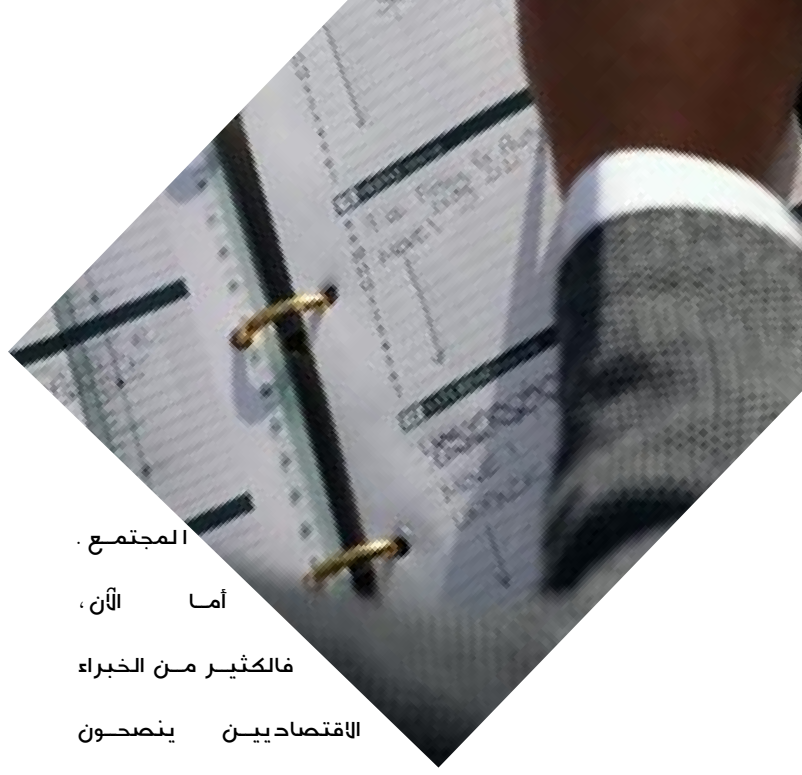
إن السبب الرئيسي الذي يقف خلف هذا الاندفاع المفاجئ يتمثل في النمو المثير

لعدد الطلاب المحتمل توجيههم إلى إكمال تعليمهم، حيث يزداد معدل التسجيل

في التعليم الثانوي بسرعة في الدول النامية. كذلك، يجب ذكر تأثير الثورة

الحاصلة في التفكير الاقتصادي؛ فلوقت ليس ببعيد، سخر البنك الدولي من

الإنفاق على التعليم العالي بحجة انعدام جدواه الاقتصادية وآثاره الانعكاسية على



15% من ميزانية التعليم للإنفاق على الجامعات التي تستوعب 0.2% من السكان. بالإضافة إلى أن معظم جامعات الدول النامية تدار بشكل سيئ لا فائدة منه.

لكن، ومع ذلك، تلوح في الأفق بشارات مضيئة لواقع جامعي أفضل في الدول النامية؛ فبعض الجامعات في الدول الفقيرة أصبحت تجري أبحاثاً من الطراز العالمي. فمثلاً، قام قسم النبات في جامعة ساو باولو البرازيلية باختراق الشيفرة الجينية لجراثومة (زليلا فاستيديوسا) التي تدمر كروم جنوب كاليفورنيا، وقد حصل هذا البحث على التمويل العالمي بالإضافة إلى اهتمام وزارة الزراعة الأمريكية ومؤسسة الكروم الأمريكية وهيئات مختلفة أخرى.

ومن البشارات التي تلوح في الأفق: أن الإدارة الجيدة أنتجت تطوراً مذهلاً. فمثلاً؛ قامت جامعة ماكيرييري الأوغندية، والتي كانت على شفير الإفلاس أواخر ثمانينات القرن الماضي، بزيادة عدد طلابها لخمسة أضعاف ما كان سابقاً، وهي تستثمر بنيتها التحتية لتوفير جزء من التمويل، وهي تقدم الآن مساعدات لـ 80% من الطلاب، وتحصل على ثلث ميزانيتها من خلال مشاريع تجارية كإنشاء مخبز أو تقديم استشارات.

واليك سبباً ثالثاً للبشرى: انتشار أنواع جديدة من الجامعات. فلأعوام مضت، كانت

المجتمع.

أما الآن،

فالكثير من الخبراء

الاقتصاديين ينصحون

بالاهتمام بالتعليم العالي نظراً للحاجة إلى الخريجين - وهذا ما تعكسه أجورهم العالية -، وللأثر الاقتصادي الإيجابي الذي يحدثه البحث العلمي الجامعي.

لا أحد يمكنه التشكيك في صعوبة إنشاء جامعات مرموقة في دول العالم النامي، إذ يتدخل في المسألة تراث ممتزج بتقاليد الحقبة الاستعمارية وتقاليد الحقبة التحررية. فالحقبة الاستعمارية أدت إلى الاعتقاد بأن مهمة الجامعات تتلخص في إنتاج مجموعة صغيرة من النخبة الإدارية، أما الحقبة التحررية فقد جاءت بفكرة تقوية الارتباط بين الجامعات والحكومة.

إن الإنفاق الحكومي في الدول النامية على الجامعات له آثار انعكاسية خطيرة جداً؛ ففي دول أمريكا اللاتينية يذهب حوالي نصف مقاعد الجامعات إلى التعليم المهني الذي يستوعب 15% من السكان، وفي رواندا يذهب

أكثر الجامعات في الدول النامية تنتمي إلى صنف واحد: نخبوي تسيطر عليه الحكومة، أما الآن فتشهد الساحة تنوعاً أكبر، ويتمثل التغير الأعظم في ظهور قطاع تجاري يركز على اختصاصات معينة كالحاسبة ومهارات الكمبيوتر، والاهتمام بالإبداع العلمي الرائد.

قد يتساءل المرء: ما هي المجالات التي يمكن من خلالها النظر بإيجابية إلى هذه النظرة الجديدة للتعليم العالي؟ وللإجابة على هذا السؤال ينبغي تفحص تجربة بلدين يقومان هذه الأيام بتطبيق مبدأ "جماهيرية التعليم العالي"، وهما الهند والصين.

الهند

تقف في طريق التعليم العالي الهندي مجموعة كبيرة من العوائق؛ بعضها موروث من حقبة الاستعمار وبعضها الآخر موروث من الحقبة التحررية، ومنها ما هو نتيجة الإدارة الفاشلة والتخبط السياسي. وقد أشار وزير التعليم الثانوي والعالي، ب. س. باسوان، إلى أن مجال عمله ينقصه الدعم السياسي الواضح. ومع أن المشكلة أكبر مما ذكرناه؛ فالحكومة لا تملك التمويل اللازم لتحقيق التوسع الذي ترغبه، ونجد أنها لا تستطيع حشد تأييد سياسي لفرض الرسوم على الطلاب، مما ينتج عنه خطوة إلى الوراء مقابل كل خطوتين إلى الأمام.

مع ذلك، لا شك في أن الهند تتقدم في مجال التعليم العالي، فقد تضاعف عدد طلاب الجامعات في تسعينات القرن الماضي من 4.9 مليون إلى 9.4 مليون طالب، وقد دفع ثمن هذا التوسع على شكل انخفاض نوعية محصلة العمل التعليمي، ومما يقال: أن الهند تمتلك شيئين ثمينين أحدهما المعاهد الممتازة، فلعقود استمرت الحكومة الهندية تنفق على معاهد العلوم الطبية، والمعهد الهندي للعلوم في بنغالور، وقبل الكل: المعهد التكنولوجي الهندي. وهذه المعاهد تختار طلابها من جيش من المرشحين كل عام؛ حيث يخوض امتحان الانتساب 180 ألف طالب يتنافسون على 3500 مقعد تحويها هذه المعاهد السبعة. وتوفر هذه المعاهد تعليماً عالياً مكثفاً وفق



نظام تعليم داخلي يشمل الطلاب والمعلمين على حد سواء، مما ينتج تيارا من الأكاديميين المؤهلين لوضع معايير متخصصة، حيث يقول عنهم ب. ف. اينديرسان، الخبير في شؤون الجامعات: "إنهم يشكلون شريحة لوحدهم، كما هو الحال في جامعتي أوكسفورد وكامبرج".

إن هذه المعاهد الممتازة تساعد الهند على الانخراط في اقتصاد المعرفة العالمي. ويشرح ر. س. سيروهي، المدير السابق للمعهد التكنولوجي الهندي في دلهي، كيف اعتاد على منح موظفيه منحا وإيفادات إلى جامعات الغرب، وكيف يقضي ثلثهم تقريبا إجازة الصيف في الولايات المتحدة الأمريكية سنويا. كما تحظى الأبحاث التي يقوم بها هذا

المعهد برعاية شركات عالمية كشركة صن ميكروسيستمز وسيسكو وفولفو وفورد. ومع أن الهند تعاني فعليا من هجرة الأدمغة، تلعب هذه الرعاية دورا في إبقاء الأكاديميين الهنود داخل بلادهم، وربما تساهم في المستقبل باستعادة العقول المهاجرة إذا استمر الاقتصاد الهندي بنموه السريع. ولقد أصبح من المتعارف عليه أن الطبقة الأولى من أذكفاء الهند تذهب إلى فروع المعهد التكنولوجي الهندي، بينما تذهب الطبقة التالية إلى الجامعات الأمريكية.

أما الميزة الثانية للهند فتتمثل في تطور حدث مؤخرا: القطاع الخاص النامي بسرعة. ومع أن هذا القطاع تحيط به الفضائح، كما حصل في فبراير 2005 عندما أغلقت المحكمة العليا الهندية عددا من الجامعات الخاصة لاعتبارات تتعلق بالنوعية، فإن ذلك لم يمنع الجامعات الخاصة من أن تؤدي عملا يدعو للإعجاب في تلبية طلبات الطلاب الراغبين بالحصول على تعليم عال في مجالي التقنية والإدارة ممن لم يحصل على فرصته في الجامعات والمعاهد الحكومية، وذلك باتباع منهجية خلاقة صحت التوجه الرسمي نحو التعليم من خلال تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على إنفاق الملايين للاستثمار في قطاع عانى طويلا من شحة التمويل.



مجال "شروع الرأسمالية".

ويذكر إضافة إلى جهود راي، ما تقوم به مجموعة من الشركات الناجحة في مجال الريادة في العمل على "دمقرطة" التعليم التقني، ومنها شركة (NIIT) للتدريب على اختصاصات الكمبيوتر، والتي تمتلك أكثر من 40 مركزاً وتشرف على أكثر من 1000 فعالية وتعمل على توسيع نشاطاتها لتشمل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، كما قامت بتأسيس مكتب للبحث والتطوير من أجل اكتشاف أكثر طرق التعليم فعالية، وكان أحد الأفكار الذكية التي انتهجتها تتمثل في توفير الاستخدام المجاني للكمبيوتر للأطفال الأميين، من أجل اكتشاف مقدار سهولة تعليمهم،

فيناي راي؛ أحد أقطاب قطاعي الاتصالات والفولاذ في الهند، ولكنه في نفس الوقت يمتلك أفضل جامعة خاصة في الهند. وهو يرغب بأن تقوم جامعتة ذات الستة عشر فرعاً بملء الفراغ الحالي في سوق التعليم العالي، كما يرى بأن ثمة طلباً كبيراً لتلقي التعليم العالي في بعض المجالات العملية كالإدارة والإعلام والمحاسبة والسياحة. ولا يكتفي راي بمجرد الاستجابة التجارية البحتة لمتطلبات الطلبة، فهو يشير إلى أن نصف طلاب جامعتة يحصلون على منح دراسية في الخارج، وهو يرغب في نقل الكرة الجامعية من ملعب الأكاديميين الجامدين إلى ملعب أصحاب رؤوس الأموال المبادرين، وغالباً ما يردد إعجابه بنظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة المعهد التكنولوجي في ماساشوسيتس.

يمكن ملاحظة الفرق الواضح بين جامعة راي ومقرها الرئيسي في دلهي وبين جامعة جواهرلال نهرو التي تعد من أشهر الجامعات الحكومية في الهند؛ فجامعة راي تتميز بالنظافة والإتقان بينما تعاني الأخرى من التوسع والإهمال، وتمتلك الأولى بالكمبيوترات بينما تبدو الثانية مصممة على الابتعاد عن التكنولوجيا، ويعمل طلاب الجامعة الأولى من أجل المساهمة في الاقتصاد العالمي بينما لا ينفك طلاب الجامعة الثانية عن الحديث في



كما عقدت هذه الشركة اتفاقا مع مصرف سيتيبانك لإعطاء قروض لمن يرغب بالتعلم عندها. وقد أصبح اسم (NIIT) من العلامات التجارية المهمة إلى الحد الذي أصبح فيه المعلنون في صفحة طلبات الزواج في صحيفة (تايمز اوف اينديا) يشيرون إلى تخرجهم من مراكز هذه الشركة.

الصين

تعتبر الصين متقدمة بشكل واضح على الهند في مجال التعليم العالي، كما هو الحال في الكثير من المجالات الأخرى. ففي ثمانينات القرن الماضي كان 2-3% فقط من الطلاب

الذين أكملوا التعليم الثانوي يسجلون في الجامعات، لكن هذا الرقم أصبح 17% عام 2003، وكان عام الفصل في هذه القضية هو 1999 عندما تضاعف الرقم. كذلك، فإن التوسع الحاصل في مجال دراسات الدكتوراه أسرع مما هو عليه الحال في الدرجات الأكاديمية الدنيا، فبين عامي 1999-2003 كان عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه أكبر من مثيله بين عامي 82-1989 باثني عشر ضعفا تقريبا. وإليك المزيد: قفز عدد طلاب مرحلة الدكتوراه من 14,500 عام 1998 إلى 48,700 عام 2003.

إن الصينيين مصممون على إنشاء تجمع قوي من الجامعات يضاهي أفضل جامعات العالم، فالحكومة المركزية تعمل على الاستثمار بقوة في عدد من الجامعات المنتقاة لهذا الغرض كجامعات بكين وتسينغها وفودان، من خلال تقديم المرتبات العالية للأساتذة الجامعيين والتمويل اللازم للبحوث. وفي نفس الوقت، تقوم حكومات الولايات بعمل مشابه. ولهذا لا يكون من الغريب أن نعرف بأن المعيار الأكثر انتشارا لتصنيف الجامعات يصدر من جامعة شانغهاي الصينية.

أما يجري خلف هذا التقدم فهو المشروع الضخم لنقل المعارف التكنولوجية، حيث يسعى الصينيون إلى إعادة بناء جامعات العالم المرموقة ضمن بلادهم من أجل تقليص الفروق



الموجودة بين الصناعة التكنولوجية الصينية ومثيلاتها الغربيات. وفي سبيل القيام بذلك حشدوا جيشا من العلماء الصينيين الذين يحملون شهادات دكتوراه أجنبية المنشأ، فمثلا: يحمل ثلث أعضاء أحد أقسام جامعة بكين شهادات دكتوراه صادرة من الولايات المتحدة الأمريكية. كما أصبحت الجامعات الصينية تنخرط في مشاريع مشتركة مع الجامعات الأجنبية بنفس الطريقة التي تقوم فيها الشركات الصينية بدخول مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية.

ولا يجد الصينيون مانعا من استخدام تقنيات السوق من أجل تحقيق هذا النقل التكنولوجي، فأقساط التعليم العالي تشكل الآن 26% من دخل الجامعات الحكومية وهي ضعف النسبة التي كانت عام 1998، كما يحصل الكثير من الأساتذة الجامعيين على أجور تتناسب مع عدد الطلاب الذين يجتذبونهم. ولتحقيق الغاية ذاتها، قامت الحكومة الصينية بإنشاء نظام التعليم الموازي نظرا لعدد الطلبات التي تفوق عدد المقاعد الجامعية، وفي هذا النظام يقوم الطالب الذي لم يحصل على فرصة التسجيل العادي بدفع أجور أعلى من أجل التسجيل في النظام الموازي في نفس الجامعة. كما أصبح من المتعارف عليه في الصين أن الجامعة مرتبطة بالقطاع الصناعي، حيث تمحورت معظم رسائل الدكتوراه الممنوحة في الصين بين عامي 1992-2003 حول الحقول

العملية التي تجذب عقول الطلاب المتميزين وفق النسب التالية: الهندسة 38%، العلوم الطبيعية 22%، والطب 15%.

ولكن، هل ستتمكن الصين من تحقيق طموحاتها الأكاديمية؟ يشكك البعض في ذلك انطلاقا من حقيقة أن الاستثمار لن يحقق المعجزة إذا لم يتم تطبيق تغييرات ثقافية واسعة. حيث يشير البروفسور روي يانغ من جامعة موناخ الأسترالية إلى انتشار الفساد في الجامعات الصينية المرموقة، وأن تمويل الأبحاث يقع عرضة للمحسوبية السياسية وجماعات الضغط، بالإضافة إلى شيوع سرقة الملكية الفكرية، وقيام الكثير من الأكاديميين باستخدام جزء مهم من أموال الأبحاث لأغراض شخصية غير علمية.

كذلك يقف النظام الاستبدادي حجر عثرة في طريق التقدم الأكاديمي الصيني، ليؤثر على العلم متجاوزا حقله التقليدي في التأثير على المواطن، وهنا نذكر كيف تم منع العلماء الصينيين من تقديم معلومات عن مرض السارس لأن ما توصلوا إليه كان يتعارض مع التوجه الرسمي للنظام الصيني. إن أي جامعة تصل إلى العالمية من حيث المستوى العلمي دون أن تتمتع بحرية التفكير، لهي شيء متناقض مع ذاته.

**عن مجلة الايكونوميست
البريطانية**